جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

شباط / فبراير
2024

تقرير تحليلي

الاستثمار شمال غربي سورية: الفرص والتحدّيات

إعداد: خالد التركاوي، عبد العظيم المغربل

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2024
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد 4
أولاً: مقارنة الواقع الأمني والاستثماري بين مناطق السيطرة في سورية ... 5
1.مناطق النظام السوري:..... 5
2.مناطق قسد:..... 6
3.مناطق المعارضة السورية: 7
ثانياً: تحدّيات وتهديدات تواجه المستثمرين شمال غربي سورية..... 10
ثالثاً: الفرص الاستثمارية المتاحة شمال غربي سورية 11
رابعاً: عناصر مفيدة في توطين الاستثمارات في شمال غربي سورية 13
خُلاصة 14

تمهيد

تشهد مناطق شمال غربي سورية تهدئة مستمرّة منذ 4 سنوات، ورغم أنّها لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار المستدام، لكنّ مساعيَ بدأت تظهر من مختلف الفاعلين فيها للدفع نحوه؛ حيث بدا أنّ الجميع منهَك من النزاع، وأنّ ما حصّله بعض أمراء الحرب يحتاج إلى استقرار لاستثماره، وأن تراجُع الدعم عن القوى العسكرية في المنطقة جعل الجميع يفكر بتطوير موارد ذاتية من مختلف الأماكن، فضلاً عن مصلحة تركيا والتجار السوريين الموجودين فيها بأن تنتعش هذه المناطق، ويقوم فيها نموذج مشجِّع على عودة اللاجئين والاستثمار.

في حين ما تزال مناطق النظام السوري تشهد تدهوراً اقتصادياً واضحاً رغم مقوّماتها الكبيرة؛ حيث يركّز النظام على الانتصار في الحرب وتسخير كافة الأدوات بما فيها الاستثمار لخدمة هذا الهدف، مما ساهم بجعل هذه المناطق نموذجاً فاشلاً يهرب منه الصناعيون والتجار بشكل مستمر. مع مطلع عام 2020 بدت مناطق قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المرشَّح الأبرز لأن تكون قاعدة استثمارية مميزة، لكن عدم قدرة الإدارة الذاتية على تقديم عدالة اجتماعية تستوعب المكون العربي الكبير الذي يعيش هناك جعل من هذه المناطق بؤرة توتُّر تعطل أيّ مشروع استثماري، فضلاً عن أنّ الضربات التركية في السنوات الأخيرة باتت تستهدف منشآت حيوية مهمة، مما يُقوّض أي رغبة لقسد لتصدير نموذج مستقرّ ومشجِّع على الاستثمار.

هذا التفاوت في الأوضاع الاقتصادية والأمنية جعل مناطق المعارضة السورية تبرز كنموذج يحمل فرصاً للاستثمار أكثر من بقية المناطق السورية، رغم وجود الكثير من التحدّيات فيها.

أولاً: مقارنة الواقع الأمني والاستثماري بين مناطق السيطرة في سورية

يختلف الواقع الأمني والاستثماري في سورية عام 2024 عما كان عليه قبل عام 2011، فهو في أسوأ أحواله، وهناك تفاوُت في الأوضاع بين مناطق النظام ومناطق قسد ومناطق المعارضة السورية؛ حيث إن رجل الأعمال سواء كان تاجراً أم صناعياً هو سقف الاستهداف في تردي الأوضاع الاقتصادية من خلال الواقع الاستثماري الذي فُرض عليه خصوصاً في مناطق النظام وقسد، إضافة إلى أنه لا يمكن للإعلام ولا للمواطنين أن يقوموا بتوجيه انتقادات للحكومة أو أيّ من المتنفذين، مما يجعل التجارَ في وجه الأزمة أثناء المطالبة بحقوقهم وطَرْح مشاكلهم.

1. مناطق النظام السوري:

تمتلك مناطق سيطرة النظام البِنْيَة التحتية الأضخم في سورية، والأكثر إمكانية للاستخدام، كما أن موارد المؤسسات الحكومية وتجهيزاتها ما تزال الأكبر مقارنة بالسلطات الأخرى التي تحكم بقية المناطق، وتولّد حالة البطالة المنتشرة في هذه المناطق إمكانية الاستفادة منها في توفير اليد العاملة الرخيصة الأجور نسبياً. لكنها بالمقابل تُواجِه واقعاً أمنياً واقتصادياً يُخفّض من قدرتها على جذب المستثمرين، مثلما هو موضّح أدناه:

- استمرار النظام حتى الوقت الراهن باستخدام الأسلوب الأمني في التعامل مع التجار والصناعيين والمستثمرين؛ عَبْر استغلالهم في خدمته لتعزيز بقائه، فلا يسمح للمستثمر في الاستمرار بعمله أو توسيعه ما لم يكن مستعداً أن يدفع أموالاً –تدخل لجيوب الجيش والأمن والميليشيات– على شكل إتاوات تفرضها القوات الأمنية والعسكرية سواء الموجودة على الحواجز والجمارك على بضائع التاجر التي يتم تصديرها أم المواد الأولية المستوردة والمستخدمة التصنيع، أم من خلال التدقيق من قِبل وزارة الداخلية وحماية المستهلك وتلفيق تهم مختلفة مثل الفساد أم بضائع منتهية الصلاحية في حال لم يكن التاجر والصناعي منخرطاً في هذا الدعم.
- استمرار حالة الفلتان الأمني في مناطق النظام، مما يجعلها غير مستقرة وغير مستتبة، ويؤدي لخوف التجار والصناعيين على حياتهم من التهديد وعلى مكان عملهم من النهب والسرقة في ظل عدم وجود سلطة تعمل على ضبط الأمن وملاحقة المجرمين ومتابعة قضايا السرقة، حيث وجّه النظام كافة قدراته لمواجهة المعارضين ومتابعتهم أكثر من تحقيق الأمن والأمان في مناطقه.

- استمرار تخلص النظام من التجار والمستثمرين، حيث إنه لا يعرف التاجر أو الصناعي متى يمكن التخلص منه أو الانقلاب عليه، أي حتى لو كان مؤيداً له ويدفع ما عليه فإن النظام ينظر إليه كورقة يمكن أن يتم حرقها أو استثمارها أو تحريكها بناءً على حساباته الخاصة وليس على حسابات التاجر والصناعي، هذا ما بدا مثلاً لدى تخلّص النظام من رامي مخلوف أحد أهم أعمدة الاقتصاد في البلاد.
- إصدار النظام قرارات رسمية متعارضة ومتقلبة، كإنشاء منصة المستوردات، وإقرار قانون حماية المستهلك وقوانين العملات الأجنبية التي يصعب تأمينها، بجانب عدم تقديم الدعم اللازم للقطاعات الإنتاجية جعلت من الاستثمار في المنطقة واقعاً صعباً تحقيقه.

2. مناطق قسد:

تحتوي مناطق قسد على ثروة باطنية وزراعية كبيرة، فالنفط والغاز والسمك والحبوب والقطن، وجميعها مواد يمكن أن تُبنى عليها استثمارات ضخمة، فضلاً عن أنّ وجود هذه المناطق على الحدود العراقية التركية يُشكّل فرصة ممكنة لاستثمارها، مع ذلك، هناك واقع اقتصادي وأمني مختلف مثلما هو موضَّح أدناه:

- استمرار سيطرة حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري على كافة الأعمال التجارية والاستثمارية الكبرى بما في ذلك الاستيراد والتصدير ، بشكل أدى إلى تضخم ثروات فئة من رجال الأعمال مرتبطة به وزيادة سيطرتهم على الأعمال الاقتصادية في مستويات أدنى عَبْر فرض الرشاوى والحرمان من التسهيلات. علماً أنّ مناطق قسد بطبيعتها استهلاكية وليست صناعية، مما يعني أنّ من يسيطر على الاستيراد والتصدير سيتحكّم بمعظم الحركة الاقتصادية فيها.

  كما أن استمرار سيطرة PKK يقوض أي فرصة لخلق عدالة اجتماعية اقتصادية تستوعب المكون العربي .
- ارتفاع الرسوم الضريبية والتكاليف المالية السنوية التي يتم فرضها على التجار وعدم وضوح القوانين التجارية، وانتشار الرِّشَا، حيث تفرض الإدارة الذاتية كل فترة وأخرى قوانين ضريبية ورسوم تحصيل على المؤسسات والأفراد، كما بدأت بالضغط على المنظمات الإنسانية عَبْر إيقاف ترخيصها لزيادة الدعم المخصص لمؤسسات الإدارة الذاتية من قِبل المانحين والتركيز على قطاعات الخدمات الأساسية والبِنْية التحتية.

- استمرار استهداف للمنشآت النفطية والخدمية من قِبل القوات التركية، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، بما أعاق تأمين الخدمات الرئيسية للصناعيين وعطل أعمالهم بشكل واضح، رغم محاولات إصلاح الأماكن المستهدفة وإعادتها للخدمة؛ حيث يبقى خطر تجدُّد الاستهداف حاضراً، مما يثير مخاوف التجار والصناعيين من عدم استقرار وأمان المنطقة.

3. مناطق المعارضة السورية:

تتميّز مناطق شمال غربي سورية بامتلاك العنصر البشري القادر على الإنتاج، حيث إن النزوح شكّل مجتمعاً متنوعاً من كفاءات متعددة في بيئة تحتاج لإعمار وعمل كبيرين، لكنّها ما تزال تواجه واقعاً أمنياً اقتصادياً هشّاً وضعيفاً؛ بشكل يجعل رجل الأعمال المستقر أو صاحب قرار الاستثمار في المنطقة يفكر بالخروج منها.

- ارتفاع حدّة القصف ووتيرته الذي تتعرّض له منطقة إدلب، في موجة تصعيد غير مسبوقة منذ عام 2021، طالت منشآت مدنية واقتصادية. فضلاً عن استمرار حالات الاقتتال المسلّح بين الفصائل شمال حلب والذي يُقوّض البيئة الأمنية.
- استمرار عمليات الابتزاز التي يتعرّض لها التجار والصناعيون من قِبل فصائل المعارضة شمال حلب، وسط استمرار تنامي الحالة الفصائلية على حساب الهياكل والمؤسسات الرسمية العسكرية والأمنية.
- استمرار فشل غرف التجارة والصناعة حتى الآن بأخذ دور المنظم لعلاقة التاجر مع بقية الفاعلين في مناطق المعارضة.
- استمرار التقلبات في أسعار العملة، أو ارتفاع أسعار المواد الأولية أو الأجور والحالة السياسية غير المستقرة، فضلاً عن المشاكل المالية المستمرة المتعلقة بالتحويل والاستقبال للأموال، وكذلك التخزين والنقل وغيرها.

مؤشـــر الاستثمـــــار المقـــــارن
بين مناطق السيطرة في سورية

المعيار	مناطق النظام	مناطق المعارضة	مناطق قسد
ضمان الوضع الأمني	✗	✗	✗
عدم التهديد الشخصي	✗	✓	✓
القدرة على التخطيط	✗	✗	✗
الأعمال التكاملية	✗	✗	✗
القوة الشرائية الجيدة	✗	✗	✗
مدخلات الإنتاج	✗	✓	✓
سهولة توفر القطع الأجنبي	✗	✓	✗
الدعم الصناعي والتجاري	✗	✗	✗
التوظيف السياسي لرجال الأعمال	✓	✗	✓
انخفاض الرسوم الضريبية	✗	✓	✗
التضخم المقبول	✗	✗	✗
البيئة القانونية المستقرة نسبياً	✗	✓	✗

✓ (موجود) ✗ (غير موجود)

مؤشـــر الاستثمـــــار المقـــــارن
بين مناطق السيطرة في سورية

المعيار	مناطق النظام	مناطق المعارضة	مناطق قسد
حيادية الإعلام تجاه المستثمرين	✗	✓	✓
تنظيم وإدارة العملية الاستثمارية	✗	✗	✗
العمالة الرخيصة	✓	✓	✓
المدن الصناعية المنظمة	✗	✓	✗
المواقع الجغرافية المميزة	✓	✓	✓
تحقيق الفوائد الاجتماعية	✓	✓	✓
تسهيل إجراءات العمل	✗	✓	✗

✓ (موجود) ✗ (غير موجود)

مؤشر الاستثمار الكلي

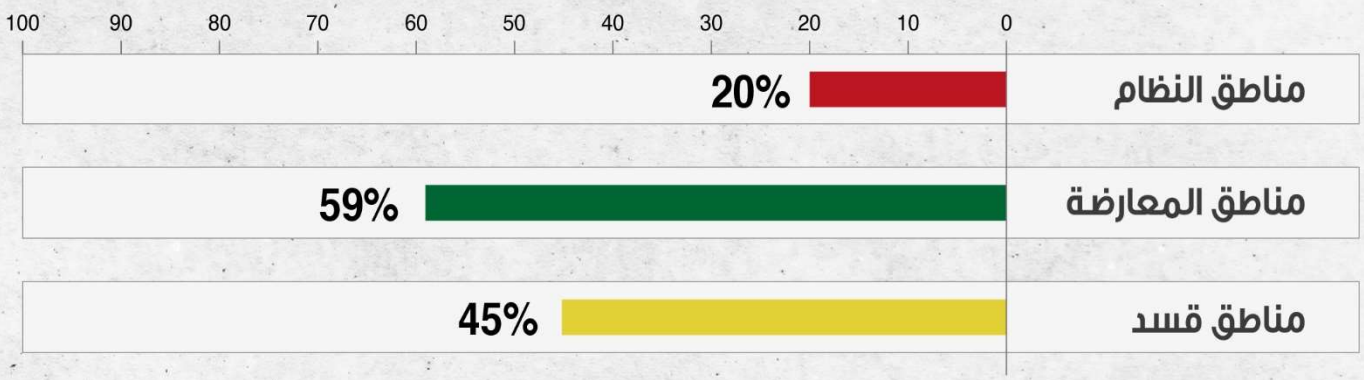

ثانياً: تحدّيات وتهديدات تواجه المستثمرين شمال غربي سورية

ثَمّة عدد من التحدّيات تجعل البيئة الاستثمارية في مناطق شمال غربي سورية طاردة لرجال الأعمال، فضلاً عن تلك التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية عموماً، مثلما هو موضَّح أدناه:

- عدم وجود جهة مسؤولة يتم اللجوء لها عند الدخول للاستثمار في المنطقة، والذي أدّى لغياب خطة تطوير وتنشيط لها يتم الارتكاز عليها في مستقبل عمل أي مستثمر، فيما يتوزع العمل بين عدة جهات، مما يضع المستثمرَ أمام أمر واقع يكون فيه مسؤولاً عن تدبير شؤونه بنفسه من مشاكل أو حلول.
- عدم وجود حزمة قوانين واضحة ومتكاملة يرتكز المستثمر عليها في تخطيطه، حيث يقتصر عمل السلطات المحلية على إصدار تشريعات تؤمّن البيئة الاستثمارية وحزمة قوانين تجهز المناخ العامّ للاستثمار.
- ضعف البِنْية التحتية في المنطقة التي تحتاج إلى تطوير وتحسين، مثل رداءة الطرق التي لا تتحمل شاحنات نقل ذات وزن عالٍ[1]، إضافة لضعف الأعمال المساندة أو ما يعرف بالاستفادة من اقتصادات الحجم، فعند وجود بنى تحتية وصناعات متممة فهذا سيمكن المستثمر من الاستفادة من الأعمال المساندة له ويحقق مكاسب إضافية.
- ضعف السوق التجارية السورية من حيث القدرة الشرائية، وصعوبة التصدير إلى الخارج، فضلاً عن فقدان بعض السلع والمواد التي تدخل في مدخلات العملية الإنتاجية أو التجارية.
- عدم وجود هُوِيّة سياسية لمناطق المعارضة تسهّل على المستثمرين تنفيذ الأعمال التجارية مع الدول الخارجية، حيث أدّى هذا الواقع إلى صعوبات بالغة في استخراج شهادة منشأ وتقديم تسهيلات للحوالات البنكية[2].
- سُوء تنسيق التجار والصناعيين مع تركيا، حيث لا توجد تسهيلات لدخولهم وزيارة مناطق المعارضة في سورية والاطلاع على الواقع الاستثماري والفرص والتحديات التي تواجه المنطقة[3]، إضافة لضعف التواصل وجذب أصحاب رؤوس الأموال الذين يهمهم تحسين الواقع الاقتصادي في سورية.

---

[1] **خبراء يشخّصون التحديات والفرص، ريف حلب.. استثمار على أرض هشّة**، عنب بلدي، 11-02-2024، الرابط.

[2] مقابلة مع عبد القادر الحموي، تاجر مقيم في مدينة إدلب، يعمل في قطاع تجارة المواد الغذائية.

[3] مقابلة مع حسن محب الدين رجل أعمال مقيم شمال غربي سورية.

تُشكّل النقاط السابقة بيئة طاردة لرجال الأعمال، أي أنها تجعلهم يبتعدون عن الاستثمار في مناطق المعارضة، ولا يخاطرون بقرار الاستثمار، هذا ما قد يفسر إحجام كثير من الصناعيين والتجار عن الاستثمار في مناطق المعارضة سواء ممن هم فيها أصلاً أم أولئك الموجودين في مناطق سورية عموماً وخارجها من السوريين أو الأجانب[4].

ثالثاً: الفرص الاستثمارية المتاحة شمال غربي سورية

ثَمّة استثمارات تنمو ببطء شمال غربي سورية؛ حيث زاد في السنوات الأخيرة دخول الاستثمار إلى المنطقة، ويأخذ ذلك خطاً بيانيّاً متصاعداً قليلاً. بلا شك تمتلك مناطق المعارضة فرصاً استثمارية تساعد على جذب المستثمرين، فهناك فرص لخلق بيئة اقتصادية تحفّز على البقاء في المنطقة أو العودة إليها من جديد أو للمرّة الأولى، مثلما هو موضّح أدناه:

- إمكانية خلق البيئة القانونية الملائمة للاستثمار، بالاستفادة من التسهيلات النسبية الموجودة لبعض الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأعمال وعدم تعقيدها، رغم عدم وضوحها تماماً في بعض من الحالات، مع وجود وعود مستمرة من قِبل الحكومة المؤقتة لحل المشاكل والتحدّيات التي تواجه عمل التجار والصناعيين[5]، إضافة لوجود الإعفاءات الغربية التي تم إعطاؤها للشمال السوري عموماً في قطاعات متنوعة، أو ما عُرف بالرخصة الأمريكية لعام 2022[6].
- إمكانية خلق البيئة الأمنية الملائمة للاستثمار؛ حيث تعتزم وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة بدعم من تركيا المضيّ قدماً بخطة إصلاح عسكرية وأمنية تهدف لضبط الفوضى والأمن في مناطق المعارضة شمال حلب، والتي تنخفض فيها أساساً حِدّة التصعيد مقارنة مع إدلب[7]، فضلاً عن استقرار الحالة الأمنية في المدن الصناعية وعدم وجود أي مشاكل تعيق عمل المدن الصناعية أو المعابر.

[4] ورشة عمل حضرها الباحث أُقيمت في غازي عينتاب ونظمتها الحكومة المؤقتة مع التجار والصناعيين بخصوص الاستثمار في شمال غربي سورية، 11-02-2024.

[5] مقابلة مع الدكتور عبد الحكيم المصري، وزير المالية والاقتصاد في الحكومة السورية المؤقتة، غازي عنتاب، 11-02-2024.

[6] **وزارة الخزانة تعلن القطاعات المستثناة من العقوبات شمالي سورية**، تلفزيون سوريا، 12-05-2022، الرابط.

[7] مقابلة مع عبد القادر الحموي، تاجر مقيم في مدينة إدلب، يعمل في قطاع تجارة المواد الغذائية.

- إمكانية تحسين البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار؛ حيث توجد حاجة للعمل في كل القطاعات الإنتاجية الاقتصادية[8]، إضافة إلى توفُّر المناخ المناسب للكثير من المنتجات الزراعية الصيفية والشتوية مع توفُّر مساحات زراعية واسعة وأسعار أراضٍ مناسبة مع القدرة على تسجيل الأملاك باسم المستثمر، كما أنّ قرب المدن الصناعية من المعابر الحدودية يسهل عملية دخول المواد المستوردة المستخدمة بالتصنيع ويُسهّل نقل المنتجات النهائية للتصدير إلى تركيا أو ترانزيت إلى بعض الدول العربية والأوروبية، إضافة إلى الاستمرار بتخديم المدن الصناعية بالبِنْية التحتية اللازمة من مياه وكهرباء وصرف صحي وإنترنت ونظافة. وأخيراً يُمكن الاستفادة من وفرة اليد العاملة الرخيصة والماهرة، والقادرة على العمل في العديد من القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية[9].

بالنتيجة هناك مزايا مقبولة في منطقة وبلد لمّا تنتهِ فيها الحرب، وفرص من الممكن استغلالها في المستقبل القريب في مختلف القطاعات، لكنها بحاجة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتطويرها كي تتحول لمكاسب عملية على أرض الواقع.

[8] مقابلة مع كمال أبو المجد، رجل أعمال صاحب شركة زيوت سيارات في شمالي سورية.

[9] تُعتبر الأجور في مناطق شمال غربي سورية منخفضة مقارنة مع دول الجوار حيث تتراوح أجور العمال شهرياً بين 100 و150 دولاراً.

رابعاً: عناصر مفيدة في توطين الاستثمارات شمال غربي سورية

ثَمّة فرص عديدة بالفعل تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية شمال غربي سورية، لكنّ الواقع الاستثماري ما زال هشّاً وضعيفاً فيها، بشكل يقتضي مزيداً من انخراط الفاعلين في تحسينه، وجعله أكثر تقبُّلاً من قِبل المستثمرين الراغبين بالعمل في المنطقة؛ حيث يُمكن العمل على بعض الإجراءات والتسهيلات التي يحتاجها رجال الأعمال والتجار، أبرزها:

- توطين الاستثمارات قرب الحدود التركية مبدئياً، ثم التوسع نحو مناطق أخرى، كذلك جعل المناطق الاستثمارية محرَّمة على أي أزمات أو مشاكل أمنية والدفاع عنها بكل الأساليب المتوفرة.
- تقديم خارطة استثمارية متناسبة مع الواقع، وليست متفرقة، بل مكثفة من خلال ما يُعرف بالتكامل الاستثماري في القطاع الواحد، ويبرز هنا القطاع الزراعي والصناعات القائمة على أساسه إضافة لصناعة الأحذية والحقائب.
- توطين شركات البرمجة والتصميم والإعلام، فالكوادر موجودة، والتأهيل ممكن، ويُمكن رسم الأهداف ومتابعة التنفيذ عن بُعد عَبْر خلق آلية إشراف وإدارة عُليا لذلك.
- التركيز أكثر على قطاع التعليم باعتباره الأساس لتحقيق اختراقات طويلة الأمد، فلا بد من الاهتمام به في كل المراحل، وجعله مرتبطاً بالسوق ومرافقاً للتدريب، بعيداً عن التعليم التقليدي المتبَع في البلاد.
- العمل على وضع منظومة قوانين وتشريعات تشكل الإطار القانوني الناظم للعملية الاستثمارية والتجارية، وكذلك إيجاد سياسات تنفيذية لمكافحة الاحتكار، وتسهيل استخراج شهادة منشأ يمكن استخدامها في البلدان المصدَّر لها، وتسهيل افتتاح بنك دولي في المنطقة مخصص بشكل رئيسي لرواد الأعمال والتجار والعمل على تأمينه بالشكل المناسب من أجل تسهيل عمليات التحويل المالية، فضلاً عن إنشاء شركة تأمين للتأمين على الممتلكات والمشاريع وجميع الأصول.
- مراجعة الضمانات من تركيا لحماية المشاريع والمصانع وأماكن العمل عن طريق الدخول في شراكات وتكامل الصناعات مع القرى التركية المجاورة، كما هو الحال في "درعا – الرمثا" حيث اضطر أهل الرمثا للتظاهر مرات ومرات لأجل المعبر والضغط لافتتاحه بمختلف الطرق.

- جذب رجال الأعمال الوطنيين وتقديم التسهيلات اللازمة لاستقطابهم ودفعهم نحو الاستثمار في المنطقة[10]، لا سيما ما يتعلّق بتطوير الخدمات، وإيجاد جهة عليا مهمتها تحسين الخدمة والإجراء المرافق للاستثمار، بحيث تقوم بتبسيط هذه الخدمات وتطويرها وتعظيم فائدة المستثمر منها.

خُلاصة

ما يزال الاستثمار في مناطق شمال غربي سورية يواجه كثيراً من التحدّيات، لكن بالمقارنة بمناطق قسد والنظام ثَمّة بعض الفرص التي يمكن للمستثمر أن يستفيد منها، ويقلل عَبْرها من المخاطر والتهديدات المحتملة.

ووَفْق اختلاف المعايير المرتبطة بالبيئة الاستثمارية من ناحية ضمان الوضع الأمني تبقى مناطق المعارضة أفضل من غيرها، وبالكاد يصل الاستثمار في مناطق شمال غربي سورية إلى 60% أو 6 من 10 استثمارياً، من حيث توافر عناصر الإنتاج، وكذلك القضايا الاستثمارية الأخرى، وتأتي مناطق قسد ثانياً بشكل متقارب نوعاً ما، ولكن يُعاب عليها تقلُّب القوانين وعدم وجود قطع أجنبي حرّ، فضلاً عن سيطرة حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري على مختلف الأنشطة الاقتصادية، لكن تبقى مناطق النظام الأقل قيمة من الناحية الاستثمارية.

[10] مقابلة مع حسن محب الدين رجل أعمال مقيم شمال غربي سورية.

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

Mall of İstanbul - Office Plaza
Floor 11, Office 87_ Başakşehir
İstanbul , Türkiye

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co